

# الشبكة البرلمانية للأمن الغذائي والتغذية في إفريقيا والعالم العربي ( PNFSNAA )

ملف تعريفى بالشبكة يشمل طبيعة الشبكة والمهام والرؤية المستقبلية وخطة العمل والآليات  
والانشطة والقضايا ذات الأولوية للشبكة ودور البرلمانيين فى المساهمة فى تحقيق الهدف  
المتعلق بالقضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائى

## فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
٣	<b>الجزء الاول: خلفية عن الشبكة البرلمانية للأمن الغذائي والتغذية في أفريقيا والعالم العربي ( PNFSNAA )</b>
٣	خلفية
٤	١.١) طبيعة الشبكة والاتجاه العام لها
٤	١.٢) بيان مهام الشبكة
٤	١.٣) الرؤية
٥	١.٤) عضوية الشبكة
٥	١.٥) دوافع وأسباب تأسيس الشبكة
٧	١.٦) المكتب التنفيذي للشبكة
	<b>الجزء الثاني: خطة العمل والقضايا ذات الأولوية للشبكة</b>
٨	٢.١) خطة العمل والآليات والأنشطة
١٠	٢.٢) القضايا ذات الأولوية للشبكة
١٢	٢.٣) إعلان الرباط حول الامن الغذائي الصادر في 1 نوفمبر ٢٠١٩ م
١٢	
	<b>الجزء الثالث: دور البرلمانيين في تحقيق الهدف المتعلق بالقضاء على الجوع والأبعاد التي حددتها منظمة الفاو في هذا الإطار</b>
١٤	
١٤	٣.١) دور البرلمانيين في تحقيق الأمن الغذائي
١٩	٣.٢) مقترحات لتفعيل نشاط الشبكة

## الجزء الأول

### الشبكة البرلمانية للأمن الغذائي والتغذية في أفريقيا والعالم العربي ( PNFSNAA )

#### خلفية:

تم إنشاء الشبكة البرلمانية للأمن الغذائي والتغذية في إفريقيا والعالم العربي ( PNFSNAA ) وفقاً لقرارات وتوصيات "المنتدى الاقتصادي البرلماني العربي الإفريقي: من أجل بناء نموذج متكامل للتعاون الإقليمي " ، والذي تم تنظيمه في الرباط - عاصمة المملكة المغربية - يومي ٢٥ و ٢٦ أبريل ٢٠١٨م من قبل كل من مجلس المستشارين في المملكة المغربية و رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي (اسيكا) بالشراكة مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) ، ولا سيما القرار المتعلق بإنشاء شبكة برلمانية للأمن الغذائي والتغذية في إفريقيا والعالم العربي.

حيث شدد المشاركون والمشاركات في المنتدى على أهمية تسليط الضوء - من خلال الشبكة البرلمانية للأمن الغذائي في إفريقيا والعالم العربي - على طبيعة القضايا المرتبطة بالأمن الغذائي التي تواجهها البلدان الإفريقية والعربية، وتقديم المقترحات التي من شأنها أن تساهم في تمهيد الطريق أمام العمل البرلماني المشترك إلى جانب الحكومات والقطاعات المختلفة ذات الصلة لدعم وتشجيع الاستثمارات في ميدان دعم وضمان استدامة ووفرة ونوعية الإنتاج الغذائي آخذين بعين الاعتبار الدراسات والبحوث العلمية التي أظهرت أن العالم سيشهد خلال الخمسين سنة القادمة نقصاً حاداً في الإنتاج الغذائي لتلبية الاحتياجات المتزايدة لسكانه؛ وأن معدل الزيادة في إنتاج الأغذية لا يتناسب مع النمو السكاني العالمي؛ ناهيك عن أن هناك العديد من العقبات التي تحول دون تحقيق النمو المطلوب من حيث الإنتاج الغذائي، وخصوصاً ما يرتبط بالجفاف وندرة المياه والفيضانات وتآكل التربة والتصحر وانتشار الأمراض والأوبئة الناتجة عن التغيرات المناخية؛ حيث تؤثر تلك العوامل على حياة ملايين المواطنين والمواطنات في جميع أنحاء العالم، وخصوصاً في دول الجنوب ولا سيما في إفريقيا والعالم العربي؛ علاوة على ذلك شدد المشاركون على ضرورة الإيفاء بالالتزامات التي قدمها رؤساء وممثلو البرلمانات في القمة البرلمانية العالمية ضد الجوع وسوء التغذية في مدريد، إسبانيا، في ٢٩-٣٠ أكتوبر ٢٠١٨م والتي أكدت مجدداً على الحق في الغذاء المناسب والصحي والأمن والكافي والقضاء على الجوع والحاجة لاتخاذ تدابير تشريعية وسياسية محددة لضمان التمتع بهذه الحقوق.

وفي ضوء ما تقدم فقد تم اشهار الشبكة البرلمانية للأمن الغذائي والتغذية في إفريقيا والعالم العربي في الاجتماع التأسيسي للشبكة ، الذي تم فيه الإعلان الرسمي عن تدشين الشبكة البرلمانية للأمن الغذائي والتغذية في إفريقيا والعالم العربي ، كما تم فيه إقرار الميثاق التأسيسي للشبكة وبأن تتولى المملكة المغربية رئاستها، وذلك أثناء انعقاد الندوة العالمية حول موضوع المصالحات الوطنية وتجارب العدالة الانتقالية التي أدت إلى تحقيق السلام والاستقرار في العديد من البلدان والتي تم تنظيمها في الرباط -عاصمة المملكة المغربية - في الفترة ١٧-١٨ يناير

٢٠١٩ م من قبل مجلس المستشارين في المغرب و رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي (اسيكا) وبالشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمملكة المغربية و منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) .

### ١.١) طبيعة الشبكة والاتجاه العام لها :

الشبكة البرلمانية للأمن الغذائي والتغذية في إفريقيا والعالم العربي (PNFSNAA) هي منتدى للتشاور وتبادل المعلومات والخبرات حول الاستراتيجيات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية، وفضاء للتوعية وتقديم الدراسات والمقترحات في هذا المجال.

و تشارك الشبكة عبر مناقشاتها ومقترحاتها، في التفكير بخصوص القضايا المرتبطة بالأمن الغذائي والتغذية، وتعمل من أجل استكشاف سبل انخراط وتمثيلية الشبكة في المجهود البرلماني العالمي ذي الصلة بالموضوع .و ستنضم الشبكة إلى الشبكات البرلمانية للأمن الغذائي القائمة والهيئات الدولية العاملة في مجال الأمن الغذائي لضمان بقاء السياسات والجهود الدولية متنسقة ومتكاملة؛ وكذلك توليد الدعم التقني والمؤسسي لتعزيز الشبكة.

### ١.٢) بيان مهام الشبكة :

تتمثل مهام الشبكة البرلمانية للأمن الغذائي والتغذية في إفريقيا والعالم العربي في حشد الجهود وإتخاذ التدابير الرامية إلى تحقيق الأمن الغذائي ، والمساهمة في الجهود الدولية لخلق طرق عملية لحل ومعالجة قضايا الأمن الغذائي والتغذية في أفريقيا والعالم العربي.

وتهدف الشبكة إلى:

-تشجيع تبادل المعلومات والخبرات والنقاش والحوار والتشاور حول القضايا الاستراتيجية المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية في المنطقتين الإفريقية والعربية.

-تفعيل وتقوية دور البرلمانيين في استكشاف سبل ووسائل تعزيز التعاون الاقتصادي الإفريقي العربي من منظور استراتيجي وتشاركي وتكاملي، يقوم على تمكين العلاقات الاقتصادية والتجارية والإنسانية بين إفريقيا والعالم العربي.

-بذل جهود متضافرة لإيجاد حلول مناسبة من خلال الدراسات المعمقة لطبيعة المشاكل المتعلقة بالأغذية وتوجيه القطاعات الاقتصادية المختلفة نحو الاستثمار في الأمن الغذائي والتغذية.

-تشجيع الاستثمار في النظم الغذائية المستدامة ذات الإنتاجية العالية باستخدام التكنولوجيا المتاحة والمحتملة لزيادة الإنتاجية وزيادة دخل المزارعين في البلدان الإفريقية والعربية.

### ١.٣) الرؤية :

تتمثل رؤية الشبكة في أن تكون منتدى برلمانياً إقليمياً وعالمياً للتشاور وتبادل المعلومات والخبرات حول الاستراتيجيات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية ، فضلاً عن توفير فضاء لزيادة الوعي بقضايا الأمن الغذائي والتغذية وكيفية معالجتها.

#### ١.٤) عضوية الشبكة :

تتكون الشبكة من ممثلي مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي. وتظل العضوية في الشبكة مفتوحة أمام البرلمانات الوطنية والاتحادات الإقليمية بإفريقيا والعالم العربي. كما يمكن للبرلمانات الوطنية والاتحادات على المستوى الدولي اكتساب العضوية بصفة ملاحظ بعد تقديم الطلب للمكتب التنفيذي للشبكة.

#### ١.٥) دوافع وأسباب تأسيس الشبكة :

١-ارتفاع عدد الجوعى في العالم وفي مناطق إفريقيا والعالم العربي:

وفقاً لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، فقد ارتفع عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص الغذاء أو الجوع المزمن على مدى السنوات الثلاث الماضية حيث ارتفع ذلك العدد الى ما يقارب ١٧ مليون شخص بين عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ . ووفقاً لأحدث تقرير عالمي عن أزمات الغذاء والذي تم اصداره في أبريل ٢٠١٩ م من قبل الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) وبرنامج الأغذية العالمي (WFP) فان عدد الاشخاص الذي يعانون من أزمات غذائية قد انخفض بشكل طفيف الى ١١٣ مليون شخص مقارنة ب ١٢٤ مليون في عام ٢٠١٧. ومع ذلك ، فإن عدد الأشخاص الذين يواجهون أزمات غذائية على المستوى العالمي في السنوات الثلاث الماضية قد ظل كما هو عليه بواقع أكثر من ١٠٠ مليون شخص ، كما ارتفع عدد البلدان التي يعاني سكانها من المجاعة. علاوة على ذلك ، هناك ١٤٣ مليون شخص يعيشون في ٤٢ دولة أخرى على بعد خطوة واحدة فقط من مواجهة الجوع الحاد. وأشار نفس التقرير إلى أن ما يقرب من ثلثي أولئك الذين يواجهون الجوع الحاد يعيشون في ٨ دول فقط ، خمسة منها في إفريقيا واثنين منها في العالم العربي. كما ظل مستوى الجوع الحاد كما هو عليه أو ازداد في ١٧ دولة اخرى.

وقد حذرت منظمة الأمم المتحدة بأنه تم تحديد حالات لانعدام الأمن الغذائي الذي قد يتحول إلى مجاعة في البلدان المتضررة من النزاعات وهي نيجيريا والصومال واليمن .

٢- المساهمة في المجهودات العالمية ذات الصلة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولاسيما الهدف الثاني المتعلق بالقضاء على الجوع بحلول عام ٢٠٣٠م وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة.

٣-المساهمة في الجهود العالمية والإقليمية لمكافحة تغير المناخ ، بالنظر إلى أن الكوارث الطبيعية الناتجة عن الظواهر المناخية القاسية وتغير أنماط المناخ ، بما في ذلك الجفاف والفيضانات والأعاصير المدارية والأعاصير ، تؤثر تأثيراً جوهرياً على الزراعة حيث يمكن ان تؤدي الكوارث الطبيعية الى القضاء على المحاصيل وقد تكون هذه الآثار مدمرة للمجتمعات الريفية والأسر التي تعتمد على هذه المحاصيل كمصدر أساسي لغذائها اليومي.

٤-المساهمة في الجهود الإقليمية والعالمية المبذولة في سبيل زيادة انتاج الغذاء فعلى سبيل المثال يستورد العالم العربي نسبة كبيرة من الغذاء الذي يستهلكه بما في ذلك الغذاء الرئيسي. وتستورد المنطقة ٧٠٪ مما تستهلكه من الذرة ، و ٥٠٪ من القمح والشعير ، و ٤٠٪ من

استهلاكها من الأرز. وتعد الدول العربية مجتمعة أكبر مستورد للحبوب في العالم ، حيث تصل نسبة ما تستورده من الحبوب إلى حوالي ٦٥٪ . و بالتالي ، فإن هذا الاعتماد على استيراد المواد الغذائية أمر محفوف بالمخاطر للغاية. ذلك لأنه يجعل المنطقة عرضة للزيادات العالمية في أسعار المواد الغذائية نتيجة لتغير المناخ وعوامل أخرى.

٥- تعزيز الزراعة المستدامة وتحسين التنوع البيولوجي الزراعي :

يتفق العديد من الخبراء على أن الاعتماد على الزراعة غير المستدامة سوف يفاقم من انعدام الأمن الغذائي العالمي على المدى الطويل .وقد أشارت الدراسات التي تم إجراؤها على بعض المزارع الصغيرة إلى أن الممارسات الزراعية المستدامة يمكن أن تعمل على زيادة إنتاج المحاصيل الزراعية . كما أن تحسين التنوع البيولوجي الزراعي من خلال الممارسات الزراعية المستدامة قد يساهم أيضا في التخفيف من انعدام الأمن الغذائي ، وتعتمد الزراعة الصناعية على الزراعة الأحادية ، التي يزرع فيها نوع واحد من المحاصيل الوراثية على مساحات كبيرة من الأراضي ، في حين يتم زراعة مجموعة متنوعة وراثيا من كل نوع من أنواع المحاصيل في المزارع المستدامة في الكثير من الأحيان .

٦- تحسين البيئة التمكينية لاستثمارات القطاع الخاص.

٧- تنفيذ الأنشطة ذات القيمة العالية لسلسلة القيمة والاستثمار.

٨-المساعدة في الحد من سوء التغذية وتحسين قدرة الأسر المعيشية على التحمل ، حيث ينبغي ان تركز برامج الزراعة والتغذية على مايلي:

(أ) تحسين الوصول إلى الأغذية المتنوعة ذات النوعية الجيدة

(ب) تحسين السلوكيات المتعلقة بالتغذية داخل الأسر الضعيفة

(ج) تطوير آليات مجتمعية لتشخيص ومعالجة مشاكل الغذاء والتغذية

(د) تعزيز التنسيق بين الحكومة والجهات الفاعلة الأخرى لتحقيق أهداف الأمن الغذائي والتغذية.

ومن اجل تحسين الوضع الغذائي للنساء والأطفال ، ينبغي ان تركز برامج التغذية على ما يلي:

- تحسين السلوكيات المتعلقة بالتغذية والمعايير المجتمعية المتعلقة بالتغذية

- توسيع نطاق العلاج المجتمعي لسوء التغذية الحاد الذي يعاني منه الاطفال

- توسيع إمكانية الوصول إلى أغذية آمنة وعالية الجودة

وبالإضافة إلى الثلاثة المجالات الأساسية المذكورة أعلى يتم التعاطي مع قضايا البيئة وإدارة الموارد الطبيعية وتغير المناخ والنوع الاجتماعي كقضايا شاملة في جميع البرامج الهادفة الى تحقيق الامن الغذائي.

## ١.٦ ) المكتب التنفيذي للشبكة:

يتكون المكتب التنفيذي للشبكة البرلمانية للأمن الغذائي والتغذية في أفريقيا والعالم العربي من السادة الأعضاء التالية أسمائهم :

- معالي الأستاذ النعم ميارة – رئيس مجلس المستشارين في المملكة المغربية ورئيس الرابطة – رئيساً للشبكة .
- سعادة الدكتورة جهاد الفاضل – عضو مجلس الشورى بمملكة البحرين :نائباً للرئيس
- السيد السيناتور ثيكو كوبانيو -عضو مجلس الشيوخ في مملكة ليسوتو :مقرا للشبكة عن الدول الإفريقية
- السيد بشير الهوش -عضو المجلس الأعلى للدولة في ليبيا :مقرا للشبكة عن الدول العربية
- الأمانة العامة لرابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في أفريقيا والعالم العربي سكرتيراً للشبكة

## الجزء الثاني

### خطة العمل والقضايا ذات الأولوية للشبكة

#### ٢.١ ( خطة العمل والآليات والأنشطة:

انطلاقاً من إيمانها بدور البرلمانات في السعي لتحقيق الأمن الغذائي ، فضلاً عن المسؤولية الجماعية في تحقيق أجندة أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠م استناداً إلى مناهج جديدة اضافة الى العمل على إنشاء إطار مؤسسي فعال للتأثير الايجابي ، فإن الشبكة البرلمانية للأمن الغذائي والتغذية في إفريقيا والعالم العربي تسعى الى المساهمة في الجهود العالمية الرامية الى تحقيق الأمن الغذائي من خلال الآليات والخطط والأنشطة التالية:

-تنظيم اجتماعات وندوات وورش عمل رفيعة المستوى تركز على قضايا الأمن الغذائي ودور البرلمانيين في معالجة هذه القضايا .

-إنشاء موقع للشبكة على شبكة الإنترنت كمئبر للتواصل بين الاعضاء ومشاركة المعلومات والخبرات ذات الصلة ، والإعلان عن الفعاليات والانشطة القادمة ، وعرض البيانات والمعلومات المتعلقة بموضوع الامن الغذائي.

-ستعمل الشبكة على توفير منصة للتشاور وتبادل المعلومات والخبرات بشأن الاستراتيجيات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية وكيفية ضمان الأمن الغذائي. علاوة على ذلك ، تسعى الشبكة إلى حشد الجهود ، والدعم السياسي ، وتبادل المعرفة والممارسات الجيدة ، ومناقشة النجاحات والتحديات المتعلقة بموضوع الأمن الغذائي ، بالإضافة إلى توفير فضاء كافي للتوعية وتقديم الدراسات والمقترحات في هذا المجال .

-توفير بيانات موثوقة حول أبعاد وقضايا الأمن الغذائي والمجالات التي يمكن لأعضاء البرلمانات العمل من خلالها توجيه جهودهم بهدف تحقيق الأمن الغذائي وتعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالقضاء على الجوع وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة.

-ستعمل الشبكة على التواصل مع شبكات الأمن الغذائي القائمة والهيئات الدولية العاملة في مجال الأمن الغذائي لضمان بقاء السياسات والجهود الدولية المتعلقة بهذا الشأن متنسقة ومتكاملة

-خلق التزام سياسي يهدف الى المضي قدماً في تنفيذ الأجندات والبرامج المتعلقة بالأمن الغذائي ، وجعله أولوية من اولويات الأجندة السياسية والتشريعية في إفريقيا والعالم العربي ، و كيف يمكن للبرلمانيين تحمل مسؤولياتهم وممارسة صلاحياتهم في التأثير على السياسات وإقرار الموازنات بهدف تحقيق تقدم تشريعي و سياسي يؤدي في نهاية المطاف الى تعزيز الأمن الغذائي.

-بناء قدرات البرلمانيين والمسؤولين وواضعي السياسات وتدريبهم من أجل المشاركة في القضايا المتعلقة بالأمن الغذائي بهدف ضمان إقرار القوانين والمقترحات التشريعية وتنفيذها



،حيث ينبغي أن يتمتع البرلمانين بمهارات وخبرات فنية في مجال الأمن الغذائي والتغذية. وستعمل الشبكة على تحقيق ذلك من خلال عقد ورش عمل ودورات تدريبية للبرلمانيين من قبل خبراء ومتخصصين في مجال الأمن الغذائي والتغذية ، ذلك لأن البرلمانين ليسوا دائماً متخصصين في مثل هكذا مجالات.

- سوف تشارك الشبكة من خلال مناقشاتها ومقترحاتها في معالجة القضايا المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية وتعمل على حشد الجهود واستكشاف وابتكار طرق المشاركة والتمثيل في الجهود البرلمانية العالمية ذات الصلة بموضوع الامن الغذائي.

-ابتكار طرق جديدة لتعزيز وفرة الغذاء من خلال الاستثمار في قطاع التكنولوجيا لدعم البحث العلمي والاستفادة من الإنجازات التقنية والعلمية التي يوفرها الذكاء الاصطناعي.

- إعداد الدراسات وأوراق العمل والأبحاث ذات الصلة بالأمن الغذائي والتغذية .

- بناء تحالفات مع أصحاب المصلحة الآخرين والشركاء والمجتمع المدني لتحقيق الأهداف المشتركة ؛ وستعمل الشبكة على تشجيع أعضائها على الانخراط في سن تشريعات قانونية وتبني سياسات فعالة ورفع مستوى الوعي الذي يساهم في تحقيق تحولات ايجابية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية فيما يخص موضوع الامن الغذائي والتغذية.

- إقامة روابط وتأسيس علاقات عمل بين الخبراء من خلال اشراك العاملين في مجالات إنتاج الغذاء والأمن الغذائي والتغذية والصحة في النقاشات الهادفة الى تحقيق الامن الغذائي.

- تطوير وإيجاد آلية فعالة لضمان تدفق المعلومات والبيانات الحديثة ومشاركتها

- مراجعة بيانات السياسات القائمة والعقبات التنظيمية والقانونية بهدف تعزيز الأمن الغذائي .

- تعزيز أهداف الشبكة والترويج لها على المستوى الدولي من خلال المشاركة في المنتديات والاجتماعات الدولية المتعلقة بموضوع الأمن الغذائي والتغذية وتبادل الخبرات والمعارف التي تخص هذه القضايا .

- رفع مستوى الوعي وتعزيز تبادل المعلومات بشأن الأمن الغذائي والتغذية .

- تسهيل عملية حشد الجهود المشتركة و التعاونية لتبادل وجمع وتحليل ونشر المعلومات عن الأمن الغذائي والتغذية .

- تعزيز الامن الغذائي الحساس للبيئة والمتعلق بموضوع النوع الاجتماعي.

- بناء تحالف عالمي : من أجل تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة المتمثل في القضاء على الجوع بحلول عام ٢٠٣٠م ، ولكي يصبح هذا الهدف ذات أولوية في الأجندات السياسية الإقليمية والدولية ، فانه ينبغي على اصحاب المصلحة ( الاطراف ذات العلاقة ) وصناع القرار الانخراط في عملية صياغة رؤية مشتركة للمستقبل ، وهذا يمكن تحقيقه من خلال المشاركة بشكل فعّال في المنتديات الدولية ، وتعزيز الحوار المفتوح مع البرلمانات والمنظمات والهيئات الإقليمية والدولية المعنية بموضوع الأمن الغذائي والتغذية .

- إصدار ونشر الكتب والدراسات والبحوث واوراق العمل حول الأمن الغذائي والتغذية .

## ٢.٢) القضايا ذات الأولوية للشبكة:

تمثل المواضيع التالية قضايا ذات أولوية قصوى بالنسبة للشبكة :

### **-التغير المناخي والكوارث الطبيعية :**

والتي تسببت في وقوع ٢٩ مليون شخص آخر في دائرة الأمن الغذائي الحاد خلال عام ٢٠١٨ ( فحسب فريق الخبراء البين حكوميين حول التغير المناخي، سيشهد كوكبنا ارتفاعا في درجة الحرارة تتراوح بين ٦.٥ و٧ درجات بحلول عام ٢١٠٠م ، كما سيشهد العالم انخفاضا كبيرا في مستوى هطول الأمطار. وهو ما سيتسبب في ارتفاع كبير لأسعار الغذاء في العالم بنسبة ١٢% بحلول عام ٢٠٣٠ وستصل هذه النسبة إلى ٧٠% في عام ٢٠٨٠م.

وتعد الكوارث الطبيعية المرتبطة بالمناخ ، مثل الجفاف والفيضانات والعواصف المدارية ، من بين العوامل الرئيسية التي تؤدي الى انعدام الأمن الغذائي الذي يحدث عقب تلك الكوارث أو على المدى البعيد.

### **- حوكمة الأراضي والزراعة الإيكولوجية:**

وذلك باعتبار أن الأرض محركاً رئيسياً للتنمية والأمن الغذائي .

### **-العجز في المياه :**

وفقاً للتقرير السنوي الصادر عن الأمم المتحدة بشأن الذهب الأزرق ، سوف يواجه العالم عجزاً كلياً في منسوب المياه بنسبة تصل إلى ٤٠٪ وذلك اعتباراً من عام ٢٠٣٠م . ومن الجدير بالذكر أن الكوارث المناخية - خاصة الجفاف - كانت سبباً رئيسياً للأزمات الغذائية التي حدثت في ٢٣ دولة ،يقع ثلثها في أفريقيا. وكانت السبب في معاناة نحو ٣٩ مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي الحاد (كما أشار إلى ذلك التقرير العالمي الأخير حول الأزمات الغذائية - أبريل ٢٠١٩).

### **-الزيادة السكانية :**

من المرجح أن يصل عدد سكان العالم إلى ١٠ مليار نسمة بحلول العام ٢٠٥٠م ، وهو ما يمثل ارتفاعاً يناهز ٣٠% للحجم الديمغرافي لكوكبنا، وفي سيناريو نمو اقتصادي معتدل فإن هذه الزيادة في عدد السكان ستزيد من الطلب العالمي على المنتجات الزراعية بنسبة ٥٠% مقارنة بالمستويات الحالية وهو ما سيزيد من الضغوط على الموارد الطبيعية الشحيحة أصلاً. فالزيادة المضطربة في عدد السكان يقابله محدودية الأراضي الزراعية حيث يزيد عدد السكان على متوسط معدلات نمو الإنتاج الزراعي، كما أن هجرة السكان من الأرياف إلى المدن يؤدي إلى تراجع الإنتاج الزراعي.

## - تلوث البحار و المحيطات :

تصل كمية البلاستيك التي يتم التخلص منها عبر القاءها في محيطات العالم الى حوالي ٨ ملايين طن كل عام. وتشير التقديرات أنه بحلول عام ٢٠٥٠ م سيكون عدد قنينات البلاستيك التي تعج بها المحيطات أكثر من عدد الأسماك، وهو ما يشكل تهديداً رئيسياً للتنوع البيولوجي وعلى الثروة السمكية، التي تشكل أحد مصادر توازن منظومة الأمن الغذائي ، الامر الذي يستلزم اتخاذ اجراءات وتدابير عاجلة للحد من زيادة كميات البلاستيك في بحار ومحيطات العالم.

## -النزاعات وتأثيرها على الأمن الغذائي :

ما يزال النزاع هو السبب الرئيسي لانعدام الأمن الغذائي الحاد في ١٨ دولة متضررة من النزاعات، من بينها ١٥ دولة في أفريقيا أو في الشرق الأوسط، حيث يمثل ٦٠ بالمائة من المجموع العالمي لحالات انعدام الأمن الغذائي الحاد، أو ما يعادل ٧٤ مليون شخص.

حيث يعيش ٣٣ مليون من هؤلاء في ١٠ بلدان افريقية ؛ كما يعيش أكثر من ٢٧ مليون منهم في سبع دول ومناطق واقعة في غرب آسيا / الشرق الأوسط ؛ اضافة الى ان ١٣ مليون من ضمن اولئك الاشخاص يقطنون في ثلاثة بلدان تقع في جنوب / جنوب شرق آسيا (التقرير العالمي عن أزمة الغذاء ، ٢٠١٩).

## -استيراد الأغذية :

يؤدي العجز الغذائي إلى استيراد الغذاء لتغطية هذا العجز ، وهذا بدوره يشكل خطراً كبيراً على اقتصاديات البلدان ، كما أنه يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية و إضعاف أرصدها من العملة الصعبة وزيادة الديون التي تؤثر بالتالي على الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية للبلدان التي تعاني من العجز الغذائي.

## -التمدن :

وفقاً للدراسات والأبحاث ، يعيش اليوم أكثر من ٥٠٪ من سكان العالم في المناطق الحضرية وشبه الحضرية و من المتوقع أن يصل هذا الرقم إلى أكثر من ٧٠٪ بحلول عام ٢٠٥٠ م. وسوف يؤثر التحضر السريع والهجرة من المناطق الريفية الى المدن سلبيًا على الأمن الغذائي.

## -التغذية:

في حقيقة الامر يعاني اليوم ٨٢٠ مليون شخص في العالم من سوء التغذية ، كما أن عدد الأطفال والبالغين في البلدان النامية الذين يعانون من زيادة الوزن في تزايد مضطرد.

## - أهمية الأمن الغذائي للتنمية والنمو الاقتصادي .

- دور البرلمانات في تحقيق الهدف الثاني من اهداف التنمية المستدامة والمتمثل في القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة .

## ٢.٣ ( إعلان الرباط حول الامن الغذائى الصادر فى 1 نوفمبر ٢٠١٩ م

### أبرز ما جاء في إعلان الرباط حول الأمن الغذائي :

أكد رؤساء وممثلو الإتحادات البرلمانية الجهوية والقارية والبرلمانات الوطنية بأفريقيا والعالم العربي وأمريكا اللاتينية والكاريبي ، والمشاركون والمشاركات في الندوة الدولية حول " البرلمانات ورهانات الأمن الغذائي " التي أحتضنها مجلس المستشارين بالمملكة المغربية ، يومي ٣١ أكتوبر والأول من نوفمبر ٢٠١٩ م ، برئاسة معالي السيد حكيم بن شماش ، رئيس رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في أفريقيا والعالم العربي ، بشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة على التزامهم بالعمل على:

- تقوية التنسيق والتعاون والتضامن جنوب -جنوب بين بلدان افريقيا والعالم العربي وأمريكا اللاتينية والكارييب على المستويات الثنائية وتعزيز آليات الاندماج الإقليمي وسبل التعاون البيئي وخصوصاً في مجالات التعليم والبحث العلمي وتملك ونقل التكنولوجيا حول تعزيز الأمن الغذائي والتبادل الإقتصادي والتنمية المستدامة والتنسيق والتشاور المستمر عبر قنوات مؤسساتية دائمة ;
- بناء شراكات مدرة للنفع المشترك وإطلاق ديناميات مشاريع التنمية البشرية والاجتماعية من خلال التعجيل بصياغة إستراتيجيات تعاون قائمة على قيم التضامن والعدالة والمصلحة المشتركة ;
- دعم العمل الذي تقوم به الوكالات الدولية للأمم المتحدة ، مثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأغذية العالمي ، بالإشتراك مع جميع البلدان لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ولا سيما الهدف الثاني الداعي الى القضاء على الجوع ونقص التغذية وتعزيز الانتاج الزراعي المستدام بحلول عام ٢٠٣٠ م ;
- تعزيز الحوار بين البرلمانيين على المستوى الوطني والاقليمي والدولي لتبادل الخبرات والممارسات الفضلى وإزالة العقبات التي تواجهها ، بالإضافة إلى تطوير تعاون اوسع وتعزيز التعاون مع الشركاء الاستراتيجيين ، بما في ذلك التعاون مع منظمات المجتمع المدني والجامعات ومراكز البحوث والقطاع الخاص ، من اجل تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة وإعمال الحق في التغذية الكافية والصحية ;
- تقوية عمل البرلمانات العربية والإفريقية والأمريكو لاتينية ، وخصوصاً مجالس الشيوخ والمجالس المماثلة بتعدد مكوناتها وكفاءاتها ، بغاية تعزيز رقابتها على أداء الحكومات ومدى التزامها بتنفيذ التعهدات الوطنية والدولية المتصلة بالأمن الغذائي ، والاضطلاع بدورها في سن التشريعات التي من شأنها تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين أفريقيا والعالم العربي وأمريكا اللاتينية وبلدان الجنوب على العموم ;
- تكوين مرصد برلماني جنوب -جنوب للأمن الغذائي بغاية تعزيز التواصل والتنسيق بين البرلمانات والاتحادات الفلاحية والصناعية والتجارية وتزويدها بما يتم رصده من معطيات ومتغيرات عن الامن الغذائى وبناء جسور بين هذه الجهات وبين الجهات

المعنية بالأمن الغذائي والتغذية على المستوى الاقليمي والدولي لضمان الإبقاء على حالة الجدية واليقظة في متابعة هذه القضايا الهامة .

كما دعوا الحكومات والقطاع الخاص وكل المؤسسات المعنية في بلدانهم إلى :

- تعزيز العمل المشترك بين الحكومات والبرلمانات والقطاع الخاص ، في إطار منظومة من الجهود المنسجمة والمنسقة للتعاطي مع موضوع الامن الغذائي والتغذية كمدخل استراتيجي و اساسي لتعاون واعد على مستوى المنطقتين الافريقية والعربية ، في ارتباط وثيق بأهداف التنمية المستدامة ومكافحة التغيرات المناخية ;
- تحفيز القطاع الخاص على الاستثمار المسئول في مجال الزراعة والبحث العلمي في الموضوعات ذات الصلة ، من خلال سن التشريعات المحفزة لمنح القروض التفضيلية للاستثمار في المجال الزراعي ، ومنح القطاع الخاص حوافز ضريبية وجمركية تساعده على المنافسة وكذلك سن التشريعات التي تدعم إنشاء شبكات النقل والمواصلات وتسهيل الحركة والنقل عبر الحدود المشتركة بين الدول ;
- تبني آليات فعالة ومستدامة كفيلة بضمان الامن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة ، مع تشجيع مراكز البحث العلمي حول إنتاج الغذاء وتطوير الاساليب الزراعية المستدامة والحساسية لتغيرات المناخ بما يمكن من التغلب على الآثار الناتجة عن تغيرات المناخ والتصحر وشح مياه الامطار وغيرها من العوامل المناخية .

## الجزء الثالث

### دور البرلمانيين في تحقيق الهدف المتعلق بالقضاء على الجوع والأبعاد التي حددتها منظمة الفاو في هذا الإطار

#### ٣.١) دور البرلمانيين في تحقيق الأمن الغذائي :

مما لا شك فيه أن البرلمانيين يعتبرون شركاء أساسيون في السياسات المرتبطة بمحاربة الفقر والجوع وسوء التغذية، وذلك بالنظر إلى ما يوظفون به من أدوار ومهام تشريعية ورقابية، إضافة إلى تلك المتعلقة بالميزانية والرقابة على السياسات الحكومية. كما يلعب البرلمانيون دورا هاما في تطوير السياسات العامة المرتبطة بتحقيق التنمية، وهو ما من شأنه أن يمكن من إنشاء إطار مؤسسي فعال وواسع النطاق يمكن أن يضمن الحق في الغذاء والتغذية وتعزيز الإدارة الخاصة بالتنمية الزراعية.

وقد انخرط البرلمانيون في السنوات الأخيرة على نحو متزايد في النقاشات المتعلقة بالأمن الغذائي، سواء داخل البرلمانات أو في إطار المنظمات البرلمانية الجهوية والدولية، فضلا عن المشاركة في إنشاء الشبكات الوطنية والدولية التي تهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي.

كما ساهمت التجارب الناجحة الأخيرة للشبكات البرلمانية الرامية إلى مكافحة الجوع في مختلف مناطق العالم بشكل كبير في الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق الأمن الغذائي، حيث أقامت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو) تعاونا وثيقا مع البرلمانيين، للاستفادة من خبرات الشبكة البرلمانية لمكافحة الجوع في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي التي تم تأسيسها سنة ٢٠٠٩، كما قامت المنظمة بإشراك البرلمانيين في إفريقيا وأوروبا في الجهود الرامية إلى تحقيق الأمن الغذائي والقضاء على الجوع والفقر، وأفضى ذلك إلى قيام برلمان عموم إفريقيا بإنشاء التحالف البرلماني الإفريقي من أجل الغذاء والتغذية والأمن الغذائي، في حين قام أعضاء في البرلمان الأوروبي بإنشاء التحالف الأوروبي لمكافحة الجوع.

كما تم تنفيذ العديد من المبادرات الوطنية والإقليمية المماثلة في بلدان ومناطق أخرى، مثل التعاون الإسباني، من خلال وكالة التنمية الدولية التابعة لها.

علاوة على ذلك أكدت القمة البرلمانية العالمية لمكافحة الجوع وسوء التغذية التي انعقدت بالعاصمة مدريد يومي ٢٩ و٣٠ أكتوبر ٢٠١٨ التزامها بأهداف التنمية المستدامة كخطة عمل لتحقيق مستقبل أفضل للجميع مع التركيز بشكل خاص على الهدف الثاني الرامي إلى القضاء على الجوع بحلول عام ٢٠٣٠.

كما شددت القمة على أهمية الصكوك الدولية والإقليمية العديدة التي تشكل العمود الفقري للجهود الجماعية الرامية إلى القضاء على نقص التغذية بجميع أشكالها وضمان أعمال الحق في الحصول على الغذاء الكافي للجميع.

ودعت البرلمانات والبرلمانيين والحكومات إلى دعم وتعزيز عمل الوكالات الدولية التابعة للأمم المتحدة، مثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمي، والسعي بالاشتراك مع جميع الدول، إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولاسيما ضمان القضاء على الجوع بحلول عام ٢٠٣٠.

وتقوم منظمة الاغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة ( الفاو ) بدعم البرلمانيين في جهودهم لتعزيز القوانين المتعلقة بالأمن الغذائي والتنمية .

كما أن التحسن الحاصل في قضيتي الامن الغذائي والتغذية هو نتاج للكثير من السياسات ومساهمة الجهات الفاعلة المتعددة التي تعمل على المدى الطويل. وبالتالي فإن ذلك يتطلب إجماع دائم وموارد كافية ، و بمعنى آخر ، فإن ذلك يحتاج إلى التزام سياسي قوي يتم ترجمته إلى عمل فعال. ومن أجل تحقيق نتائج ملموسة ودائمة ، فإنه لا بد من الأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الأربعة الرئيسية التي حددتها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ( الفاو ) وهي:

١ . السياسات والبرامج والأطر القانونية ؛

٢ . الحوكمة والتنسيق ؛

٣ . اتخاذ القرارات القائمة على الأدلة ؛

٤ . التنفيذ.

وفيما يلي شرح لهذه الأبعاد و المجالات التي يمكن للبرلمانيين توجيه جهودهم من أجل تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة والمتمثل في القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي والتغذية المحسنة ، وتعزيز الزراعة المستدامة.

#### ١ - وضع المبادئ التي توجه السياسات نحو القضاء على الجوع وسوء التغذية :

يتطلب القضاء على الجوع وسوء التغذية سياسات واستراتيجيات وقوانين وخطط استثمارية تعمل على توجيه عمل جميع القطاعات ، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه السياسات يمكن أن تسهم في تحقيق الأمن الغذائي. ومن هذه التدابير الرئيسية اللازمة لتنفيذ هذه البرامج والسياسات هو اعتماد آلية تشريعية لمعالجة القضايا في القطاعات المختلفة.

كما أن وضع المبادئ والالتزامات العامة من خلال التشريعات الإطارية يعمل على توجيه العمل في مختلف القطاعات ، وتعمل الأطر القانونية الرسمية على دعم السياسات وضمان الاستمرارية والشفافية أثناء العملية الانتخابية. واتباع هذا النهج العام لضمان الترابط ، فإنه يجب أن تراعي القوانين و السياسات القطاعية أيضًا الأمن الغذائي والتغذية في مجالاتها المحددة.

ويعدّ دستور البلد هو القانون الأسمى، وهو الأساس الذي تبنى عليه حقوق المواطنين والتزامات الدولة. وبتضمن الحق في الغذاء الكافي في الدستور، تعطي الدول هذا الهدف أكبر ضمان للنجاح. وعندما يتم دعم البرامج بالتشريع، فإنها تصبح سياسة حكومية.

## ٢- تأسيس القواعد عندما يتعلق الأمر بالإشراف على القوانين وتنظيم تنفيذها:

يجب على المشرعين أن يمارسوا حقهم في النقد وطرح الأسئلة وتفويض الأجهزة الأخرى للحكومة بما فيها الذراع التنفيذي. وتشمل الأدوات المتاحة لهم لضمان المساءلة والمطالبة بها، جلسات الاستماع، والموافقة على الميزانيات، واختيار اللجان. وبهذه الطريقة فإنه بإمكانهم المطالبة بتخصيص ميزانيات للسياسات الهادفة الى القضاء على الجوع وسوء التغذية .

وتلعب البرلمانات دورًا أساسيًا في تطوير وتحسين التنسيق والحوكمة في الأمن الغذائي والتغذية للأسباب التالية:

(١) من خلال التشريعات ، تستطيع البرلمانات تطوير هياكل وآليات الحوكمة ؛

(٢) من خلال تخصيص الميزانية ، يمكنهم التأكد من أن هناك موارد كافية لعمل الآليات والهياكل التي قاموا بتطويرها ، كما يستطيع البرلمانون حث الحكومة على اعتماد وتوفير مخصصات لمكافحة سوء التغذية بالإضافة الى تمويلات المانحين ، نظرًا لأن معظم البرامج الخاصة بالتغذية يتم تمويلها من قبل مانحين خارجيين ، وبالتالي فإن هناك حاجة إلى حث الحكومة على اعتبار التغذية أولوية للتنمية ؛

(٣) من خلال مراقبة الأداء الحكومي ، تستطيع البرلمانات تشجيع المزيد من التنسيق.

## ٣- على أعضاء البرلمان سن مشاريع القوانين التي تتضمن الأمن الغذائي والتغذية مع مراعاة احتياجات جميع القطاعات:

يتطلب ضمان الأمن الغذائي والتغذية مشاركة مختلف القطاعات التي تشكل النظام الغذائي. وهذا يعني النظر في احتياجات صغار المزارعين والرعاة والصيادين الحرفيين ومساعدتهم على بناء القدرات من خلال مبادرات الحماية الاجتماعية التي تستهدف أكثر الفئات ضعفاً في النظام الغذائي.

## ٤- الاستفادة من معارف المؤسسات الأكاديمية مثل الجامعات والمؤسسات البحثية :

يتعين على المشرعين فهم مدى المشكلة والقدرة على قياس تأثير السياسات. وللقيام بذلك، يمكنهم الاستفادة من خبرات المجتمع الأكاديمي أثناء صياغة وتنفيذ التشريعات أو السياسات العامة المتعلقة بالحق في الغذاء الكافي، أو الإشراف على ذلك.

وبدون توفر بيانات ، فإنه من المستحيل معرفة حجم المشكلة أو تقييم تأثير برنامج معين . ويأتي صنع القرار الجيد من خلال تحليل البيانات بناءً على إحصائيات ومعلومات موثوقة ، ومن ثم إيصال هذه التحليلات والمعلومات إلى أعضاء الحكومة والبرلمان بطريقة مفهومة وفي الوقت المناسب. وفي الوقت نفسه ، فإن فهم السياسات والبرامج والتشريعات والاستثمارات الحالية أمر ضروري لمراقبة وتقييم تأثيرها الحقيقي في الحد من معدلات الجوع وانعدام الأمن الغذائي في بلد ما.



و بمعنى آخر، فإن تحديد ومعرفة ما إذا كان للقانون بالفعل الأثر المنشود، يتطلب الاشراف عليه ، وتقييم ما إذا كان قد عمل على إحراز تقدم ، وإذا لزم الأمر ، تصحيح أي أخطاء . وفي جميع الحالات ، فإنه لا بد أن نبني جهودنا على بيانات موثوقة. ولهذا السبب فإنه من الضروري أيضاً أن تدعم الحكومات والبرلمانات عمل الوكالات المتخصصة في مجالات الاحصاء والتقييم والحصول على تقارير موثوقة عن حالة الأمن الغذائي والتغذية وعن أداء السياسات والبرامج. وبدون هذه الجهود ، فإنه من المستحيل تحليل ما إذا كان هناك تقدم في هذا المجال.

#### ٥- يجب أن تبقى البرلمانات على حوار مع المجتمع المدني والشركات ومختلف أجهزة الحكومة التنفيذية والتشريعية :

لكي تكون عملية سن القوانين ناجحة، فإن ذلك لا يتطلب الإرادة السياسية فحسب، بل يتطلب أيضاً الحوكمة التشاركية. ويجب على أعضاء البرلمان فتح باب النقاش أمام المجموعات العاملة في المجالات المتعلقة بالغذاء والتغذية لضمان تمرير القوانين بالإجماع والحصول على إسهامات جميع قطاعات المجتمع.

ويجب أن تستند عملية سن قوانين فعالة لمكافحة الجوع وسوء التغذية على عناصر متعددة. فالإرادة السياسية لاقتراح تشريعات تهدف إلى احتواء المشكلة ، فإنه من الضروري تعزيز العمل البرلماني من خلال التعاون والتنسيق بين كافة القطاعات المتعددة وتعزيز المعرفة لدى المشرعين. ومن أجل أن تكون البرلمانات قادرة على معالجة مثل هذه القضايا الكبيرة والمعقدة ، فإنه من المهم أن تتعاون البرلمانات مع المراكز والوكالات الوطنية والدولية المعنية بتقديم المعلومات والبيانات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية من أجل تعزيز المعرفة ، وأن تكون هناك آليات تعمل على تسهيل الحوار المستمر بين الأطراف ذات العلاقة ، من المستهلكين إلى المنتجين - بما في ذلك الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والجامعات والقطاع الخاص - بحيث تعكس عملية صنع القرار اهتمامات واحتياجات الجميع ، وخاصة الفئات الأكثر ضعفاً.

#### ٦- على البرلمانيين تطوير قدراتهم ومداركهم في مجال الأمن الغذائي والتغذية من خلال الدورات التدريبية المتخصصة :

لضمان اعتماد تشريعات ومقترحات تشريعية متينة وتنفيذها، ينبغي أن يكون لأعضاء البرلمانات والمستشارين أسس تقنية ملائمة في مجال الأمن الغذائي والتغذية. فأعضاء البرلمان ليسوا دائماً متخصصين في مجالات الجوع وسوء التغذية. وبحضور حلقات العمل والدورات التدريبية التي يقودها الخبراء، يمكنهم الاستفادة من مهاراتهم.

و لكي تقوم البلدان بترجمة سياساتها وخططها الاستثمارية إلى تدابير معينة ، فإنها تحتاج إلى تعبئة وتخصيص الموارد المالية والبشرية لدعم الأمن الغذائي والتغذية. وهناك طرق عديدة لتحقيق ذلك ، أهمها وبدون شك ، تحسين القدرة على تحديد تكاليف كل برنامج وتقييم التمويل الذي قد يحتاجونه ويعتبر ضرورياً لتنفيذ السياسات والخطط. بالإضافة إلى ذلك ، فإن التنفيذ الفعال يتطلب تقوية وتعزيز القدرات البشرية والتنظيمية للمؤسسات المعنية بقضايا الأمن

الغذائي والتغذية. وبدون وجود كادر مهني محترف وتوفر القدرات و المعرفة اللازمة ، فإنه من المستحيل أن يكون هناك تأثير لأي إجراء تشريعي.

#### ٧- تبادل المعارف والخبرات:

لا يتمتع أعضاء البرلمان دائماً بالمهارات ذات الصلة بالأمن الغذائي والتغذية واللازمة لصياغة مشاريع قوانين تتوافق مع المعايير الدولية ، وبالتالي فإن بناء شبكات تبادل المعرفة يعزز قدرات المشرعين في إحراز تقدم لتنفيذ وسن التشريعات وفقاً للسياقات الخاصة ببلدانهم. فيجب على أعضاء البرلمان تبادل خبراتهم حول كيفية ومدى تقدم السياسات العامة. ويجب عليهم التفكير في كيفية تحسين العملية التشريعية وصياغة سياسات عامة فعالة.

#### ٨- إنكاء الوعي وإعلام الجمهور:

يحتاج المشرعون إلى التواصل وتوعية الناس بالقضايا المرتبطة بالأمن الغذائي والتغذية، وتقديم إيضاحات للجمهور عن أسباب تمرير قانون معين والنتائج المتوخاة من إقراره. وهذا من شأنه أن يزيد من احتمال دعم المواطنين لعمل المشرعين. كما أن تبادل المعلومات من شأنه أن يشجع الشفافية والمساءلة ويضمن أن المنظمات والجماهير على دراية بالقضايا المرتبطة بالجوع وأنها قادرة على تأكيد حقوقها. كما ان رفع مستوى الوعي لدى الجمهور وكذلك لدى الاجهزة التنفيذية والقضائية يعتبر مهم جداً لتهيئتهم للتغيير التشريعي الدائم .

ويلعب الصحفيون - كذلك - دوراً هاماً في هذا الصدد من خلال توعية المواطنين بحقوقهم وإطلاعهم بحالة الامن الغذائي والتغذية في البلاد والبرامج الحكومية .

#### ٩- تشكيل تحالفات شاملة :

كما ورد في الهدف ١٧ (الشراكات من أجل تحقيق الأهداف)، تتطلب برامج التنمية المستدامة الناجحة إقامة تحالفات بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وينبغي أن تكون لهذه التحالفات أهداف مشتركة تستند إلى رفاه الجمهور. ويجب معالجة مسألة التغذية بجميع أشكالها باعتبارها قضية ذات أولوية من خلال تبادل المعلومات والخبرات وعقد الاجتماعات. وهذا يعني التغلب على الاختلافات الأيديولوجية.

#### ١٠- العمل على تحقيق هدف مشترك: بناء تحالف عالمي للقضاء على الجوع:

يلعب البرلمانيون دوراً هاماً في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠م ، فضلاً عن المبادرات الإقليمية ( مثل إعلان ملابو من أجل أفريقيا خالية من الجوع ) ، للقضاء على الجوع والفقر، وتعتبر التحالفات البرلمانية إحدى الآليات التعاونية الهامة لتحقيق هذه الاهداف .

ولكي يصبح الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة أولوية في جداول الأعمال السياسية الإقليمية والعالمية، فإنه من الضروري أن يجتمع جميع أصحاب المصلحة للعمل من أجل تقديم رؤية مشتركة للمستقبل. ويمكن تحقيق ذلك بالمشاركة النشطة في المنتديات الدولية، والحفاظ على حوار مفتوح مع البرلمانات والوكالات الإقليمية المكلفة بمسائل الاندماج ودعم رصد

الالتزامات السياسية الإقليمية. ومن المهم أيضا العمل مع هيئات متخصصة، مثل وكالات الأمم المتحدة، فضلا عن دعم المانحين الأجانب.

١١- ضمان حقوق المستثمرين في مجال الزراعة من خلال سن التشريعات داخل البرلمانات الوطنية والحكومات .

#### المصادر :

- 10 contributions parliamentarians can make towards achieving " Zero hunger " booklet published by FAO , sustainable development goals , FAO website: [www.foa.org](http://www.foa.org)
- Parliamentary alliances against hunger and malnutrition
- Source ECWAS network
- Global Action Network Meeting
- **Food Security Information Network (FSIN)**
- AFRICAN FOOD SECURITY URBAN NETWORK
- Global Action Network on Sustainable Food from the Oceans and Inland Waters for Food Security and Nutrition
- North Atlantic Seafood Forum (NASF)
- International Food Security Network (IFSN)
- Food Security Network
- African Food Security Urban Network (AFSUN)
- Global forum on food & nutrition security
- Swiss Agency for Development and Cooperation SDC Global Programme Food Security
- Food Security Information Network (FSIN)